

المنطقة التاريخية

تقع جبال النوبة في قلب السودان وفي الشرق من ولاية جنوب كردفان. وتغطي هضبة جبال النوبة حوالي 48.000 كم مربع (40% من مساحة الولاية التي تبلغ 120.000 كم مربع).

بداية من القرن السادس عشر انتقلت القبائل العربية من الرعاة إلى كردفان الشمالية وأزاحوا النوبيين جنوباً. وفي بداية القرن التاسع عشر، دخل البقارة المسلحة تسليحاً قوياً أراضي النوبة وأجبروا النوبيين على النزوح إلى الجبال. وقسمت البقارة أراضي النوبيين فيما بينهم. وفي ظل الحكم العثماني (1821-1885) وحكم المهدي (1885-1899) استهدف تجار الرقيق النوبيين وكانت جبال النوبة بمثابة الملاذ. وواصل الحكم الاستعماري البريطاني هذا المصير المحتوم: النوبيون في التلال والبقارة في الحقول.

وقد ساهمت السياسات الزراعية للدولة في تقليل أراضي النوبة. فقد صاحبت الإخلاء القسرية للنوبيين إدخال زراعة القطن (عشرينيات القرن العشرين) والزراعة المميكنة (ستينيات القرن نفسه). وهذه التغييرات رفعت أسعار الأراضي الزراعية فأعجزت النوبيين عن إمكانية الحصول عليها، وهو ما سهل في الوقت نفسه نقل مزيد من الأراضي إلى الجلابة والبقارة.

وازدادت مساحة الأراضي المغطاة بالزراعة المميكنة. وغطت المزارع 9% من جنوب كردفان في عام 1993، و12% في عام 2003. وكان سد أبواب الرزق الناتج عن هذه السياسات حافزاً رئيساً لدى كثير من النوبيين دفعهم إلى الانضمام إلى جيش تحرير السودان في ثمانينيات القرن العشرين.

سياسات الأراضي القسرية

على المستوى التقليدي اعتبر النوبيون الأرض في منطقتهم ملكية جماعية، فأي أرض زرعتها عائلة إنما تنتمي إلى هذه العائلة. إلا أن السياسات الزراعية ونظم حيازة الأراضي السائدة حرمت النوبيين وأسهمت في تهميشهم اقتصادياً وفقدانهم مساحات كبيرة من الأرض. وهذا بدوره ما أدى إلى نقص التنمية الاقتصادية وهجرة العمالة ومن ثم أطاحت بحياة القرية.

وجاءت حكومة الحكم الثنائي المصري البريطاني وحولت نظام الملكية وعززت حكومات ما بعد الاستقلال من تلك التغييرات. وصدرت أحكام الأراضي في عام 1925 و1930 لتأسس مبادئ قانون عام للملكية الفردية وتزيد من حقوق الحكومة على حقوق القبائل في الأرض المطلوبة لـ

"أغراض عامة" وقد جعل قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970 أي أرض مسجلة ملك للحكومة وهو ما حرم النوبيين الذين كانوا بلا صكوك ملكية. وقد دعم قانون السجلات المدنية تشريع 1970 بتحديد الأراضي غير المسجلة قبل 1970 (99% من الأراضي السودانية) لتكون أراضي تابعة للحكومة.

وعندما أدخلت الحكومة الزراعات الضخمة في جبال النوبة خصصت الأرض بتأثيرات حتمية على المستوطنات الموجودة. وتطبيقاً للقانون، تجاهل المسئولون كثير من اللوائح وسمحوا للبعض بامتلاك أكثر من قطعة أرض. كما قبلت السلطات الرشاوى من الأثرياء ممن رغبوا في جلب الزراعة المميكنة والعمال وإجبار الناس عن الخروج من الأرض وبدء زراعتها. ومن بين 200 قطعة أرض خصصت للزراعة المميكنة في حبيلا، على سبيل المثال كانت 191 قطعة مؤجرة من قبل الجلابة وغيرهم من التجار غير النوبيين والساسة وغيرهم من ملوك الأراضي الغائبين. واستمرت الزراعة المميكنة تتزايد.

الأيديولوجية

أراد القوميون في شمال السودان بسط سيطرتهم على الجنوب لتدعيم حركة استقلالهم وزيادة إمكانية تحقيق دولة سودانية. وبعد الانقلاب الذي قام به الجنرال إبراهيم عبود مسقطاً حكومة عبد الله خليل (1958) أعلن حكام الجنوب التابعين له: "أن الجنوب يجب أن يتأسلم ويتعرب، وذلك من أجل تحقيق وحدة السودان، أي التوصل إلى صيغة: قطر واحد، لغة واحدة، هي العربية، ودين واحد هو الإسلام."

وتوضح سياسات التعريب والأسلمة الدعم الذي أعطته الحكومة إلى القبائل العربية في جبال النوبة وسبب تشجيعها للانقسامات بين القبائل العربية والنوبية. بالإضافة إلى ذلك مثلت جبال النوبة منطقة استراتيجية للشمال، لأنها كانت ترى كمنطقة مصدر بين الحكومة والتمرد في الجنوب، ومنطقة يمكن الحرب من خلالها ضد دول إفريقية أخرى.

قضايا بارزة تتعلق بالأرض

مازالت الأرض مجال الهم الرئيس بالنسبة للنوبيين، ولكنها بالرغم من ذلك لم تلق ما يكفي من اهتمام بروتوكول اتفاقية السلام الشامل بالنسبة للمنطقة، حيث أنها تجنبت مسألة ملكية

الأرض. وينص البروتوكول على أن لجنة الأراضي- التي لم تتشكل بعد- سوف تراجع وتحدد قوانين ملكية الأرض واستخدامها في الولاية. وقد تزايدت التوترات والنزاعات بين النوبيين والعرب في المنطقة، لأن جميع الجماعات تسعى إلى تأسيس أي الأراضي تنتمي إليهم قبل تشكيل تلك اللجنة.

في محلية (الترتر) شكى المواطنين من التغول على الأراضي الزراعية بمختلف الوسائل، إما ببيعها بثمن زهيد لمصلحة نافذين في الدولة، أو التنازل عنها باسم الدين إلى شيوخ الطرق الصوفية. وهذا ما حصل في مشاريع (جانديل) التي تصل مساحتها إلى 5 ألف فدان، وباتت اليوم مملوكة بالكامل لشيوخ الطرق الصوفية من منطقتي (الشكينية) و(شيشبة) في عمق ولاية النيل الأبيض.

في ذات الاتجاه مضي، الوضع في محلية العباسية يقلق فائلاً إن إشكالية الأراضي تكمن بالمقام الأول في التخطيط، حيث يتم توزيعها لمجموعة من خارج المنطقة، ونصيب أهالي المنطقة لا يتجاوز الـ 10%. وحتى هذه النسبة يمتلكها نافذون سياسياً وعسكرياً من أبناء المنطقة يمثلون استمرارية الحكومات السابقة في ممارسة نهب الأراضي في منطقة تقليدية.

ايضاً التخطيط لا يراعي أهمية المحافظة على الغابات، التي أزيلت بشكل كامل في مناطق تقع في الحزام المتاخم لشمال كردفان، مما أدى إلى تضرر الأهالي القاطنين بتلك المنطقة، وهي منطقة (جبل الداير) و(أم دوم) حيث تم تشريد ما يربو عن المئة عائلة، بسبب القطع الجائر والسيطرة على أراضيهم دون أدنى حق بواسطة مليشيات قبلية تتبع للسلطات، وهي بالطبع ذات أصول عربية رعوية تم تملكها السلاح للاعتداء المنظم على الأراضي، آخرها كان الهجوم على منطقة (السنارة) الأهلة بالسكان، والتي تعود مشكلتها لصراع في الأراضي، فتم ملاحقة السكان إلى داخل منازلهم، وحتى الآن لم يكشف التحقيق عن هوية الجناة. وأضاف المتحدث (نصر) "تم تقسيم الأراضي المتاخمة لمنطقة العباسية ثقلي في شكل حواكير (حيازة تقليدية في قطعات أرض زراعية) لمجموعات أخرى، وإقامة عملية إحلال وإبدال في بعض المناطق التي هجرها أهلها بسبب الحرب في منطقة (السنارة) و(الموريب) وغيرها، في عملية استنزافية قادت بعض الناس للانضمام للعمل المسلح.